تيسير النحو
إلى عصر ابن مضاء القرطبي

الدكتور حازم سليمان الحلي(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين وصحبه الطاهرين فبعد الفتح الاسلامي وانتشار الاسلام في مختلف الاقطار وإقبال الناس (يدخلون في دين الله أفواجا)[1] واختلاط العرب بغيرهم تفشى اللحن بين الناس في اللغة العربية وكانت بوادره قد ظهرت قبل هذا في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي (صلى الله وآله وسلم) فقد لحن رجل في حضرته فقال:

«أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»[2] ثم انتشر اللحن حتى صاروا يلحنون في قراءة القرآن الكريم فاخطأ قارئ فقرأ: (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ)[3] بالجر فارّق ذلك الحريصين على أن يفهم المسلمون قرآنهم وأن يقرؤوه قراءة لا يعتوره فيها خطأ في النطق فوضعوا ضوابط وقواعد للغة العربية[4] وبدأوا بضبط المصحف بالنقط[5]، ولم يكن هذا العمل يهدف إلى حفظ النص من اللحن فقط كما وقر في الاذهان وإنما كان يهدف إلى غاية أبعد في أصول الحياة الاسلامية وذلك أن المسلمين عرفوا ـ بداية ـ أن عليهم أن يقرؤوا القرآن وأن يفهموه لأنه هو الذي ينظم حياتهم ومن ثم نستطيع تفسير نشأة الحركة العقلية العربية كلها بأنها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو فهم النص القرآني[6].

وسواء أكانت الخطوة الأولى ضبط المصحف بالنقط أم وضع القواعد والضوابط فإن هذه الجهود أسفرت عن علم النحو الذي نضج على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ووصل إلينا عن طريق تلميذه النابه الأمين سيبويه (ت. 180 هـ) في سِفْره الخالد «الكتاب» الذي يعد أقدم كتاب في النحو والصرف بين أيدينا حتى الآن فكان سجلا لآراء الخليل في النحو[7]، على أن سيبويه (ت. 180هـ) استفاد من علماء عصره الآخرين كأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الاخفش الاكبر

(*) كلية التربية ـ جامعة السابع من ابريل

(ت 177هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ) ويونس بن حبيب البصري (ت 186 هـ) ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205 هـ) وأبي زيد الانصاري سعيد بن أوس (ت 215 هـ) وغيرهم فصار سيبويه إمام النحاة[8] وعد النحاة كتابه «قرآن النحو»[9]، وقال أبو عثمان المازني (ت 248 هـ) من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح[10] فما فات سيبويه من علم النحو شيء جوهري.

والحق أن التغيير الذي طرأ على النحو كما قدمه سيبويه ليس تغييرا في الجوهر[11].

ولقد توفر على كتاب سيبويه عدد من العلماء شرحا للكتاب وشرحا لمشكلاته وشرحا لشواهده واختصارا لشروحه.

وممن تصدى لشرحه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط[12] (ت 215 هـ) وأبو عثمان بكر ابن محمد المازني[13] (ت 248 هـ) وأبو بكر بن السراج[14] (ت 316 هـ) وأبو بكر محمد بن إسماعيل المعروف بحبرمان[15] (ت 345 هـ) وعبد الله بن جعفر بن درستويه[16] (ت 347 هـ) والحسن ابن عبد الله بن الحرزبان أبو سعيد السيرافي[17] (ت 368 هـ) وشرحه للكتاب من أحسن الشروح، وابو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي (17) (ت 377 هـ) وأبو العلاء المعري (ت 449 هـ) وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري[19] (ت 538 هـ) وأبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب[20] (ت 646 هـ) وغيرهم[21].

ومن أبرز من تصدى لشرح مشكلاته أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي[22] (ت 225 هـ) وأبو حاتم السجستاني[22] (ت 250 هـ) ومحمد بن يزيد المبرد[23] (ت 285 هـ) وغيرهم[24].

ونهض فريق بشرح شواهده كأبي العباس محمد ابن يزيد المبرد[25] (ت 285 هـ) وأحمد بن محمد النحاس[26] (ت 338 هـ) ويوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي[27] (ت 385 هـ) والأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت 476 هـ)، ويعرف شرحه بتحصيل عين الذهب[28] وغيرهم[29]. وهناك من اختصر شروحه وألف بعض العلماء في الاعتراض عليه ومناقشته[30].

والملاحظ أن النحو ولد يوم ولد وَسيماً وكان الدرس النحوي لا يعكره معكر أيام الرواد الاوائل من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) والخليل (ت 175 هـ) ويونس بن حبيب البصري (ت 182 هـ) وسيبويه (ت 180 هـ) والكسائي (ت 189 هـ) والفراء (ت 207 هـ) والأخفش الاوسط (ت 215 هـ).

غير أن سيبويه (ت 180 هـ) تلميذ الخليل (ت 175 هـ) الامين الذي كان ضابطا لما أخذه عن شيخه الخليل أراد هو وتلاميذه من بعده تقعيد هذه الدراسة وإحكام أصولها فترخصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول والناصب والجازم والجار وغيرها مما مهّد السبيل للفلسفة الكلامية والمنطق اليوناني بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات أن ينفذا إلى هذا الدرس اللغوي وتتم لهما السيطرة وتكون لهما الغلبة عليه[31].

ثم تعقد النحو بمرور الزمن عندما دخلته أمور ليست منه وكثر تأليف الموسوعات النحوية ونشأ البحث في العلة والمعلول والعلل الثواني والثوالث فضاع الدارس في متاهات واسعة وكثرت الكتب والشروح وشروح الشروح فتجد مثلا المقتضب للمبرد[32] (ت 285 هـ) والاصول لابن السراج[33] (ت 316 هـ) ومؤلفات أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) من أمثال العسكريات[34] والعضديات[35] والشيرازيات[36] والبغداديات[37] والحلبيات[38] والايضاح العضدي[39] والتكملة[40] والمعضل للزمخشري[41] (ت 538 هـ) وشرح المفصل لابن يعيش[42] (ت 643 هـ) والموسوعة النحوية الكبيرة ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي النحوي[43] (ت 745 هـ).

وقد أحس بعض العلماء بالحاجة إلى وضع بعض المتون والمختصرات فألفوا بعض المختصرات ومن هؤلاء الذين نهضوا بهذا العمل أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط (ت 215 هـ) الذي وضع «الاوسط في الاوسط في النحو»[44] وأبو محمد اليزيدي (ت 202 هـ) الذي وضع مختصرا في النحو[45] وعلي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ) وله مختصر في النحو[46] ولصاحبه هشام بن معاوية الضرير (ت 209 هـ) المختصر في النحو[47]، ولأبي عمر صالح الجرمي (ت 225 هـ) تلميذ الاخفش الاوسط (ت 215 هـ) مختصر في النحو للمتعلمين[48]، ولابن السراج (ت 316 هـ) كتاب الموجز وهو صغير[49].

ولقد وجدت ـ بحدود تتبعي ـ أن الجاحظ (ت 255 هـ) كان أول من دعا إلى الاختصار والتيسير على الطالب بقوله: (أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب كتبه وشعر إن أنشده وشيء إن وصفه، ومازاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهل عمّا هو أرد عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الامور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء[50]).

فاستجاب الكثير من العلماء وأئمة النحو لنصيحة الجاحظ فوضعت الملخصات والمختصرات للدارسين.

وممن ألف كتابا مختصرا في النحو أحمد بن يحيى ثعلب[51] (ت 291 هـ) وألف المفضل بن سلمة كتابا مختصرا في النحو أسماه المدخل إلى علم النحو[52] ولأبي موسى الحامض سليمان بن محمد (ت 305 هـ) كتاب مختصر لطيف في النحو ولأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 299هـ) مختصر في النحو[53] وألف ابن شقير (ت 317 هـ) مختصرا في النحو[54]، ولنفطويه أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان (ت 323 هـ) مختصر في النحو أسماه المقنع في النحو وألف الزجاجي (ت 337هـ) كتاب الجمل في النحو[55] تجنب فيه الخلاف والاقوال الشاذة والتفريعات والتعليلات والأقيسة التي لا تنفع الناشئة مع الاسلوب الواضح فنال الكتاب نجاحا كبيرا وتلقاه

الدارسون بالقبول وشرح أكثر من مئة وعشرين شرحا، وألف أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) مختصرا في النحو أسماه (التفاحة)[56] قدم فيه مادة النحو للناشئة في غاية الاختصار والايجاز، ولأبي بكر محمد بن أحمد الخياط (ت 320 هـ) كتاب النحو الكبير وله الموجز في النحو أيضا[57]، ولأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه[58] (ت 347 هـ) مختصر في النحو أسماه الهداية واختصر ابن خالويه[59] (ت 370 هـ) جمل الزجاجي، وألف أبو علي الفارسي[60] (ت 377 هـ) صاحب الموسوعات كتابا مختصرا في النحو أسماه الأوليات في النحو ولعلي بن عيسى الرماني[61] (ت 384 هـ) كتاب الايجاز في النحو وهو مختصر، ولأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) كتاب اللمع[62] وهو مختصر في النحو، ولأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ[63] (ت 469 هـ) مختصر في النحو، ولعبد القاهر الجرجاني[64] (ت 471 هـ) مختصر في النحو أسماه الجمل واختصره الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي[65] (ت 502 هـ) في مقدمة موجزة، ورجع الزمخشري (ت 538 هـ) مؤلف كتاب المفصل إلى مفصله فاختصره في مجمل في النحو أسماه الأنموذج[66]، ولأبي منصور الجواليقي (ت 540 هـ) مختصر موجز[67] في النحو ومثله لأبي محمد عبد الله بن بري[68] (ت 582 هـ) وألف أبو الفتح ناصر صدر الافاضل بن أبي المكارم المطرزي (ت 610 هـ) مختصرا في النحو باسم المصباح[69] ولعبد اللطيف البغدادي (ت 628 هـ) قبة العجلان في النحو[70] ولأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني الأندلسي كتاب أوسع منه هو الكافية[71] متداول بين الناس وقد شرح مئة واربعة وعشرين شرحا[72]، ولمحمد بن مالك (ت 672 هـ) عدة الحافظ وعمدة اللافظ(73) في النحو، ولابن أبي الربيع[74] (ت 688هـ) الملخص في النحو، وللبيضاوي (ت 716 هـ) مختصر في النحو أسماه لب اللباب[75] في علم الإعراب، ولابن آجروم أبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي المشهور بابن آجروم (ت 723 هـ) مقدمة موجزة في النحو تعرف بالآجرومية[76] لا تتجاوز عشرين صفحة نالت شهرة واسعة في جميع الاقطار العربية واختصر النحو فيها في عدة أبواب فحذفت بعض أبوابه واقتصر على أبوابه الاساس، وكأن التيسير في النحو اختصار أو حذف، ورأينا أبا حيان النحوي (ت 745هـ) الذي ألف أكبر موسوعة في النحو ذلك هو كتاب ارتشاف الضرب[77] ألف كتابا مختصرا هو اللمحة البدرية في علم العربية[78]، وألف ابن هشام (ت 761 هـ) مختصرا أسماه الإعراب عن قواعد الإعراب[79]، ثم ألف كتابا أوسع منه أسماه قطر الندى[80] ثم توسع فألف شذورالذهب[81] ثم توسع أكثر فألف أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[81] ثم ألف مغني اللبيب[82] على منهج مبتكر.

من هذا العرض السريع للمؤلفات التي ألفها العلماء في الموسوعات ثم التحول إلى المختصرات يستنتج الباحث رغبة العلماء في تيسير النحو على الناشئة حيث أحسوا من الدارسين عزوفا عن قراءة المطولات على أننا لا نقلل من قيمة تلك الموسوعات فإن الباحث المتخصص بحاجة إليها.

لكن الذي نراه أن العلماء فكروا في البحث عن أسلوب تيسير النحو وظنوا أن تاليف المختصرات التي

اختصرت بعض أبواب النحو وحذفت بعض أبوابه هو أسلوب التيسير ولكنهم اجتهدوا فأخطأوا، فالتيسير ليس اختصارا ولا حذفا للشروح والتعليقات ولكنه عرض جديد للموضوعات النحوية يمكن الناشئة من استيعاب النحو مع إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وتخليصه مما علق به من شوائب فلسفية ومنطقية[83]، ولو سلكوا الطريق الصحيح لأوصلهم إلى التيسير فعلا.

أثر ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو

استمر تاليف المطولات من كتب النحو وهي تزخر بنظرية العامل وأفردوا للعامل رسائل وكتبا حتى ألف أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) كتاب العوامل[84]، وألف عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) كتاب العوامل المئة[85] وقسمها على لفظية ومعنوية ثم اشتدّ ولعُ النحاة بالجري وراء العوامل باحثين عن العامل والمعمول وغرق الدارسون في متاهات من أمواج التأويلات والتقديرات والتعليلات والأقيسة والتمارين الافتراضية فراع ذلك بعض الباحثين وأشفقوا على دارس النحو المضيع في متاهات واسعة.

وفي ظل دولة الموحدين في الاندلس دَوّت ثورة أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي الذي ولد في قرطبة عام 513 هـ وتوفي في إشبيلية عام 592 هـ، وكان قد تولى منصب قاضي القضاة في دولة الموحدين وهو ظاهري المذهب[86].

والثورة التي فجرها ابن مضاء (ت 592 هـ) ضد النحاة في كتابه (الرد على النحاة) الصغير الحجم الكبير القيمة والذي أحدث أثرا في حركة تيسير النحو بعد حين وذلك في العصر الحديث استوحاه من المذهب الظاهري في الفقه.

بنى ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) كتابه على هدم نظرية العامل التي تمسك بها النحاة وأقاموا عليها نحوهم العربي فقيل: (ليس عجيبا.. أن يتصدى ابن مضاء لنقد النحو العربي فالحق أنه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي الذي اشترك هو في الثورة عليه)[87]، وهل هناك فقه مشرقي وآخر مغربي؟ أم هو فقه إسلامي؟ وكيف يكون هذا حقا؟ فإنه كما نرى ما كان يدعو إلى هدم النحو وإنما دعا إلى نهج جديد قائم على هدم نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث ورفض القياس وإسقاط التمارين غير العملية، فقالوا: إنه يدعو إلى نحو ظاهري[88].

والنحو وسيلة لفهم الفقه الذي ثار عليه هو وأميره يعقوب بن يوسف بن علي (ت 595 هـ) أمير دولة الموحدين الذي أخذ بالمذهب الظاهري ورفض كل ما عداه ومنع الناس من الأخذ بالرأي وتوعّد الآخذين به بالعقوبة الشديدة وبالغ في ذلك حتى أنه أمر بحرق ماعدا كتب المذهب الظاهري في الفقه الاسلامي حيث رفض كتب الفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي لما تحمل من فروع متشعبة غير متناهية وحمل الناس على الظاهر من القرآن الكريم والحديث الشريف من غير تأويل فيهما وإلغاء العلل والأقيسة من مسائل الشريعة[89].

ويبدو أن ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) كان من أكبر المؤلبين على ذلك إنْ لم يكن أكبر مؤلب بحكم منصبه ـ قاضي القضاة ـ وفي ظروف هذه الثورة ولد كتاب «الرد على النحاة» وما كان يهدف إلى الرد على أهل المشرق كما قيل[90] في نحوهم وفقههم وإنما كان ردا على منهج النحاة ودعوتهم إلى منهج جديد، نعم إن بعض القواعد الفقهية تبنى على القاعدة النحوية.

والكتاب حققه الاستاذ الدكتور شوقي ضيف عام 1947م ثم حققه ونشره بعد ثلاثين عاما الاستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن ابن مضاء بتأثير من نزعته الظاهرية ردّ بهذا الكتاب على نحاة المشرق ـ قال شوقي ضيف: «إن من يرجع إلى نصوص (الرد على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة أن صاحبه ثائرٌ على المشرق وهي ثورة تعتبر امتدادا لثورة سيده عليه وأيضا فانه يلاحظ نزعة «ظاهرية» في ثنايا الكتاب مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين والمحرضين على هذه الثورة، إنْ لم يكن المؤلب والمحرض الأول كما يقضي بذلك منصبه، والغريب أنه لم يعن بتاليف كتاب ضد فقه المشرق وإنْ عني بالتاليف ضد النحو المشرقي فقد صب عنايته كلها ضد النحو»[91].

والكتاب قائم على هدم نظرية العامل فدعا بصراحة وجرأة إلى إلغاء نظرية العامل ليتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل الصيغة العربية والبقاء على ظاهر النص ثم التخلص من الأقيسة الاحتمالية والتمارين الافتراضية.

أما إلغاء العامل وجعل الإعراب بالمعنى فقد اقتبسه ابن مضاء من أبي الفتح عثمان بن جني (ت 592 هـ) الذي عزا العمل للمتكلم أو ما نسميه بمصطلحنا العرف الاجتماعي اللغوي فإن ابن جني هو السابق كما يعترف بذلك ابن مضاء نفسه بقوله:

«وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه[92] بعد الكلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره) فأكد المتكلم بنفسه لرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله لا لشيء غيره[93]».

وابن جني يؤكد هذا المعنى ويصرح به في أكثر من مقام يقول مثلا: «اعلم أن علل النحويين ـ وأعني بذلك حُذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ـ أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحملون على الحسّ ويحتجون فيه بنقل الحال وخفتها على النفس»[94] واهتمام ابن جني بالمعنى هو الذي حمله على القول: «إن زينة الالفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتُها. فالمعنى إذا هو المكرّم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم[95]» ويؤكد ابن جني أن العربي يراعي المعنى ويسوق الكلام على ما يقتضيه المعنى ويستشهد بما حكاه عن الأصمعي (ت 216هـ) عن أبي عمر بن العلاء (ت 154هـ) قال: سمعتُ رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب[96]، جاءته كتابي فاحتقرها، قال فقلت: تقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟[97] وينقل عن أبي علي الفارسي (ت 377هـ) عن ابن السراج (ت 316هـ)

عن ابي العباس المبرد (ت 285هـ) قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير كان يقرأ: (ولا الليلُ سابقُ النهارَ)[98] بالنصب[99]، فقلت له: ما تريد؟ قال: أردت سابقٌ النهارَ، فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن[100]، أي أقوى.

والملاحظ أن ابن مضاء وإن ردّ على النحاة ودعاهم إلى منهج جديد فقد كان يذكرهم بالتوقير ويترحم عليهم فيقول:

«وإني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا[101]».

ويذكر أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 583هـ) ويترحم عليه، كما يذكر يوسف بن علي الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) ويترحم عليه أيضا[102] وصرح ابن مضاء (ت 592 هـ) أن الدافع الذي دفعه إلى تاليف الكتاب هو بذل النصيحة فقال في المقدمة: «فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) [الدين النصيحة][103]» وكان يقصد في عمله إلى تيسير النحو بحذف ما يستغني عنه النحوي وقد نبه على ذلك بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه[104]».

ووجّه الأنظار الى ما جرّته نظرية العامل من أضرار على النحو وراح ينقضها نقضا هي وما جَرَّت إليه من عوامل لفظية ومعنوية ومن معمولات مذكورة ومقدرة ومحذوفة.

وابن مضاء الذي لم يقدح أحد في علمه وحدّة ذهنه، كل ما وُصف به أنه كان ذا آراء مخالفة لأئمة النحو[105].

ألا تراه كيف يقتضب من كلام سيبويه (ت 180هـ) كلاما اقتضابا فجرد من كتابه نصا واحدا حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية فتحكّم في اختيار النص وفي تأويله وذلك قوله: (ألا ترى سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه: وإنما ذكرتُ ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه[106]؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بَيِّنُ الفساد[107].

ونحن نعلم أن ابن مضاء الذي درس كتاب سيبويه يعلم علم اليقين أن سيبويه (ت 180هـ) لا يعني أن العوامل تعمل في معمولاتها على سبيل الحقيقة. كيف يصدر من سيبويه ذلك وهو الذي يصرّح في نصوصه المبثوثة في الكتاب أن العمل للمتكلم؟ ونحيل ابن مضاء على نص واحد من كتاب سيبويه من عشرات النصوص، وله بعد ذلك أن يحكم.

قال سيبويه: (قال امرؤ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ[108]

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا وإنما كان المطلوب الملكَ وجعلَ القليل كافيا ولو لم يُرَد ذلك ونصبَ فسدَ المعنى)[109].

فهل نسب سيبويه العمل للفظ؟ أم نسبه بكل

صراحة ووضوح إلى امرئ القيس؟ ثم إن نسبة العمل إلى اللفظ أو إلى المتكلم تواضع عليه النحاة للاختصار في التعبير وإلا فالحقيقة إن الارتباط بين معاني الالفاظ، والامر لا يعدو أن يكون عرفا لغويا.

وهذا يكفي لمناقشة ابن مضاء (ت 592هـ) حول ما نسبه إلى سيبويه، وحَسْبُه المناقشة العلمية والمحاكمة التي حاكمه بها الاستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا في مقدمة (الرد على النحاة)[110] عندما حققه.

ولا نرضى بعد هذا لابن مضاء قوله وهو يعقب على كلام سيبويه: (وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل)[111] إن أراد بذلك النيل من كرامة سيبويه وشيخه الخليل (ت175هـ) ونحن نربأ به من اللجوء إلى التلاعب بالالفاظ ومثله من يوقر العلماء.

لقد مضى ابن مضاء (ت 592هـ) يبرهن على فساد نظرية العامل فيذكر ما ترتب عليها من فساد الصيغة العربية للعوامل المحذوفة لعلم المخاطب بها كقولك: زيدٌ. في جواب: من جاء؟

على تقدير: جاء زيدٌ.

فزيدٌ فاعل لفعل محذوف، أو لمجرد الافتراض كقول النحاة في مثل قولهم: (الكتاب قرأته) إن الكتاب مفعول به لفعل محذوف والتقدير قرأت الكتاب قرأته. وفي قولنا: يا عبد الله يجعلون المنادى مفعولا به لفعل محذوف تقديره أدعو عبد الله أو أنادي عبد الله،وهذا الافتراض يخرج الجملة من كونها إنشائية ويجعلها جملة خبرية. فقد قسم ابن مضاء المحذوفات على ثلاثة أقسام:

1 ـ محذوف لا يتم الكلام إلا به، ومنه قوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم قالوا خيراً)[112].

2 ـ محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه وإن ظهر كان عيبا كقولك: أزيداً ضربته؟ قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربتَ زيداً؟ وهذه دعوى لا دليل عليها[113].

3 ـ مضمر إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كقولنا: يا عبد الله.. وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي وهذا إذا ظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا وكذلك النصب بالفاء والواو ينصبون هذه الافعال الواقعة بعد هذه الحروف (بأنْ) ويقدرون (أنْ) مع الفعل بالمصدر[114].

وينبه ابن مضاء (ت. 592هـ) على أن مثل هذه التقديرات تؤدي إلى إدخال ألفاظ زائدة على القرآن الكريم من غير دليل وبذلك يدخل النحاة في القرآن ما ليس منه بتقديراتهم الخيالية وزيادة المعنى كزيادة اللفظ.

ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه[115].

ويعترض ابن مضاء على تقدير متعلقات الجار والمجرور حين يقعا أخبارا أو صلة أو حالا وأن هناك تقديرات لا وجود لها في أسلوب عربي رصين وإنما دعت إليها الصناعة النحوية، ويرى أن متعلق الظرف كمتعلق الجار والمجرور في عدم الحاجة إليه بل إن تقديره يفسد الكلام.

وعلى غرار هدم فكرة العامل المحذوف يدعو ابن مضاء إلى هدم فكرة المعمول المحذوف فانكر وجود

ضمير مستتر في قولنا: زيد قام، وقال: إن (قام) مثل (قائم) فكما نقول: زيد قائم نقول: زيد قام وكلاهما خال من الضمير المستتر ومن هنا ذهب إلى الالف والواو والنون في مثل: قاما وقاموا وقمن ليست ضمائر وإنما هي حروف علامة التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث لا تختلف عن تاء التانيث الساكنة مثل: سافرتْ.

وإذا تقدم الفاعل المؤنث المجازي وجب إثبات تاء التانيث فتقول: الشمس طلعت، أما إذا تأخر الفاعل جاز إثباتها مثل طلعت الشمس وجاز حذفها مثل طلع الشمس وكذلك فعل العرب بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا فأثبتوها تارة فقالوا: قاما الرجلان وقاموا الرجال وأكلوني البراغيث، وسموها لغة أكلوني البراغيث وهي لغة طي وبلحارث بن كعب وأزد شنوءة[116]، ورفعوها تارة أخرى، كما تفعل غير القبائل المذكورة حيث يقول غيرهم: قام الرجلان وقام الرجال بحذف الضمير وهذا عند ابن مضاء دليل على أن العرب تتعامل مع هذه الأدوات كتعاملها مع تاء التانيث الساكنة[117].

ولتقديم المزيد من الأدلة على بطلان نظرية العامل ناقش ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) بابين من أبواب النحو ويرفض أساليب دعت إليها صناعة النحو لا يعرفها الأسلوب العربي ولا ينطق بها العرب.

أحدهما: باب التنازع في مثل قولهم: أعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهماً، وظننتُ وظنني زيداً شاخصاً، وظننتُ وظناني شاخصاً الزيدين شاخصين، وظننتُ وظناني حاضراً الزيدين مسافرين، وأعلمتُ واعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين، وغيرها من الامثلة المصنوعة، ويبدي ابن مضاء رأيه في هذه المسألة صريحا بقوله:

«ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب وقياسها على الافعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الاشكال بكثرة الضمائر والتاخير والتقديم».[118]

وابن مضاء غير مدافع فيما يقول: فعلى النحاة أن يُنَحّوا مثل هذه الاساليب الملتوية التي سببت التذمر من الدرس النحوي حتى بلغ الامر أنه إذا قيل: بدأ الدرس النحوي انقبضت النفوس.

وثانيهما: باب الاشتغال الذي أسهب النحاة فيه من وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الوجهين مع ترجيح الرفع أو ترجيح النصب أو ما يجوز فيه الوجهان من غير مرجح مقدرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها مثل: الكتابَ قرأته على تقدير قرأت الكتاب قرأته. ولا يرى ابن مضاء مسوغا لهذه التقديرات وهو يقترح حذف بابي التنازع والاشتغال من النحو لأن التقدير فيهما التواء بالألسنة عن الاسلوب العربي القويم، ونحن نرى فيهما تنفيرا للناشئة والدارسين من الدرس النحوي.

أما التقدير في القرآن الكريم فعند ابن مضاء (ت 592هـ) مُحرّم، ففي قوله تعالى: (إذا الشمْسُ كُوِّرَتْ)[119] لا يرتضي تقدير الآية هكذا إذا كورت الشمس كورت، لأن ذلك يُدخِلُ في القرآن لفظا زائدا عليه وهو أمر مُحرّم.

ويضع ابن مضاء قاعدة لهذا الباب وينكر العامل بقوله: «إن كل فعل تَقدّمه اسم وعاد منه على الاسم

ضمير مفعول أو ضمير متصل بمفعول أو بمخفوض أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبرا أو غير خبر وغير الخبر يكون أمرا أو نهيا أو مستفهما عنه أو محضوضا عليه أو معروضا أو متعجبا منه، فإن كان أمرا أو نهيا فالاختيار فيه النصب ويجوز رفعه فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع.

ولا يُضمر رافعٌ كما لا يضمرُ ناصبٌ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب»[120].

وهذا الذي ذكره ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) من أن العامل الحقيقي هو المتكلم وليس اللفظ إنما هو رأي القدماء من النحاة كما أشار إلى ذلك سيبويه (ت.180هـ) في الكتاب[121]، وصرح به ابن جني (ت 392هـ) بقوله: (وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررتُ بزيد، وليتَ عمراً قائمٌ وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما الحقيقة ومحصولِ الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)[122]. وابن مضاء نفسه أشار إلى هذا[123].

ويعالج ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) زعم النحاة أن الفعل المضارع منصوب بعد واو المعية وفاء السببية بأن واجبة الاضمار مثل:

لا تَأْكُلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ، ولا يشتمْ زيدٌ عمراً فيؤذيَه فيقدرون أنْ محذوفةً مع الفعل التالي للواو او الفاء بمصدر بحيث تصبح الجملتان هكذا: لا يكون منك أكلٌ للسمك وشرب للبن، ولا يكون شتم من زيد فإيذاء لعمر.

يرى ابن مضاء أن في ذلك تحملا وتعسفاً في التأويل ما كان المتكلم يقصد إليه وإنما تَقَوَّله النحاة عليه ونسبوه إليه زورا وبهتانا إنما يقصد المتكلم في الجملة الأولى إذا نصب الفعل الثاني فقال: «لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن كان المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإنْ رَفَعَهُ كان المعنى النهي عن أكل السمك والأمر بشرب اللبن، وإنْ جزم أراد النهي عن الفعلين»[124].

يريد ابن مضاء أن يثبت بهذا أن نصب الفعل بعد واو المعية وفاء السببية ليس بإضمار أنْ كما قال البصريون وليس هو بالصرف أو الخلاف[125] كما قال الكوفيون، وإنما يعود إلى المعنى الذي يريده المتكلم، ثم هو بهذا يؤكد دعوته إلى إلغاء نظرية العامل لأنها تخفي الدلالة الحقيقية للحركات الإعرابية، وهي أيضا تُخَطِّئ صِيَغاً عربية سليمة وتأتي بصيغ سقيمة لم يعرفها العرب ولم ينطقوا بها وفي كل ذلك إرباك للدرس النحوي وإجهاد للمتعلم وتنفير له من علم النحو.

وقد استقى ابن مضاء رأيه النحوي هذا من مذهبه الفقهي الظاهري الذي يأخذ بظاهر النص ويرفض العلل والقياس.

ويتحدث ابن مضاء عن العلل النحوي فيبقي على العلل الأوائل ويرفض الثواني والثوالث منها. يقول: «ومما يجب أنْ يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث[126]»، ويقسم العلل الثواني على

أقسام:

1 ـ قسم مقطوع به

2 ـ وقسم فيه إقناع

3 ـ وقسم مقطوع بفساده[127]

ولابد أن نشير إلى أن ابن مضاء استقى هذا التقسيم والحديث عن العلل من ابن جني (ت 392هـ) ولو تأمل ابن مضاء قليلا في كلام ابن جني لوجده يضم العلل الثواني والثوالث إلى العلل الأوائل على أن ابن جني نفسه يذكر بصراحة أنه أخذ ذلك عن ابن السراج (ت 316هـ). يقول ابن جني: «باب في العلة وعلة العلة. ذكر ابو بكر[128] في أدل أصوله هذا ومثّل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله، فإذا قيل ولمَ صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علة العلة.

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فهو شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلمَ ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا: قام زيدٌ: إنما ارتفع لاسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع بها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه.

نعم ولو شاء لما طله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى، وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة. وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول: وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين. فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذاك إلى هُجنة القول وضعفة[129] القائل به[130]».

كما فتح ابن مضاء فتحا جديدا وما هو بصاحب هذه المسألة وما هو بابن بجدّتها بل سبقه إليها أبو الفتح بن جني الذي استهجن هذه السلسلة من العلل وتصاعدها والبحثَ فيها والاجابة عنها ورمى القائل بها بالخور بالرأي وقلة الفطنة عندما وصفه بالضعفة.

ومعلوم أن التعليل يمثل عنصرا أساسا في الدرس النحوي عند العرب وكان أوائل النحاة معللين، وتذكر الروايات أن أول من بَعَجَ النحو ومدّ القياس وشرح العلل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[131] (ت 117هـ). وكان سيبويه (ت 180هـ) قد بنى كتابه على التعليل والحوار الذي جرى بينه وبين الخليل (ت 175هـ) بالسؤال عن العلل، ما كانت هذه العلل تذهب بعيدا وراء التفسير المباشر بل إنها تبقى في ضوء الشكل التركيبي للعبارة أو بالرجوع إلى المعنى أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه وقد تحمل على كثرة الاستعمال مثلا. فالسؤال عن العلل والإجابة عنها كان يدور لدى القدماء مع المعنى.

فقد سأل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) الفرزدق، كيف تُنْشِدُ هذا البيت؟

وعينانِ قالَ اللهُ كونا فكانتا
فعولان في الألبابِ ما تفعلُ الخمرُ[132].

فقال الفرزق: كذا أنشد ـ وأنشد فعولان.

فقال ابن أبي إسحاق : ما كان عليك لو قلت فعولين ؟!

فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبّح لسبّحتُ ونهض، أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وإنما أراد : أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمرُ.

قال أبو الفتح (392هـ) : كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال : وعينان قال الله احدثا فحدثتا أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا[133] .

وعندما أنشد الفرزدق لنفسه :

إليك أمير المؤمنين رَمتْ بنا
هموم المُنَى والهوجلُ المتعسفُ
وعَضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدعْ
مِنَ المالِ إلا مسحتا أو مُجَلَّفُ[134]

قال له ابن أبي اسحاق : على ماذا رفعتَ (مجلف)؟

فقال الفرزدق وقد أزعجه اعتراضه عليه . على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تُؤَوّلوا، ثم هجاه فقال :

فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكنَّ عبدَ الله مولى موالياً[135]

هكذا كان التعليل عند الأوائل يجري مجرى المعنى لكن أخذ التعليل بعد سيبويه (ت 180هـ) يتشعب فيؤثر فيه التعليل الارسطي تارة والتعليل الكلامي والفقهي تارة أخرى حتى صار التعليل غاية بحد ذاته من غايات الدرس النحوي حتى وجدنا بعض النحاة يؤلفون في العلل النحوية كما فعل الزجاجي (ت 337هـ) فالف (كتاب الإيضاح في علل النحو) .

واستمر التعليل يتشعب حتى دخل عالم الافتراض والتخمين والميتافيزيقيا مما سبب تنفير الدارس من درس النحو وهذا هو الذي دعا ابن مضاء إلى المطالبة بإسقاط العلل .

ويرى ابن مضاء (ت 592 هـ) أن سؤال السائل في قولنا : قام زيدٌ، لِمَ رُفعَ زيدٌ؟ فيقال : لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت العرب ثبت ذلك بالاستقراء[136] .

ولقد يريد أن يقول ما يقوله المحدثون في تفسير الظواهر اللغوية بأن يقتصروا على وصف الظاهرة من غير تعليلها وذلك بوصف اللغة كما هي وهو ما يعرف بعلم اللغة الوصفي .

ولأن المذهب الظاهري لا يأخذ بالقياس الفقهي فقد دعا ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) إلى إلغاء القياس في النحو وحتى يبرهن على ما ذهب إليه ضرب لذلك بعض الأمثلة من أقيسة النحاة واختار قياسهم إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لشبهه به دون أخويه الماضي والامر والاسم عند النحاة أصل والفعل فرع وقالوا : إن الفعل اكتسب الاعراب لعلتين :

أولا هما : كونه صالحا للحال والاستقبال كالفعل يقوم فإذا قلت : سوف يقوم تخصص للاستقبال بعد أن كان شائعا .

وثانيهما : أن لام الابتداء تدخل على الاسم مثل :

إنَّ زيداً لقائمٌ[137] وتدخل على الفعل المضارع مثل: إن زيدا ليقوم بهاتين العلتين صار الفعل المضارع معربا.

وقد رفض ابن مضاء هذين السببين أو هاتين العلتين لإعراب المضارع وعنده أن الاعراب أصل في الفعل المضارع كما هو أصل في الاسم. ويحكم باعراب المضارع من غير حاجة إلى هذا القياس. وهو يراجع النحاة في زعمهم أن الاعراب أصل في الاسم لأنه يأتي فاعلا ومفعولا ومضافا إليه فيعرب لبيان هذه الأحوال، وعنده أن الفعل أيضا معرض لمثل هذه الوجوه فهو مثبت ومنفي مأمور به ومنهي عنه وشرط ومشروط ومخبر به ويستفهم عنه فهو بحاجة إلى الاعراب كحاجة الاسم إليه، ولذلك فهو لا يسلّم أن الفعل فرع. ويرى أن الأسْلَم أنْ يقال: إنّ الفعل المضارع يكون معربا إذا لم يتصل بنون التوكيد ولا بنون النسوة. ولا حاجة إلى هذا القياس وهذه العلل التي تشغل بال الدارس ولا تثبت بالتمحيص.

وكما دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل والعلة والمعلول والأقيسة فقد دعا أيضا إلى إلغاء التمارين التي وضعها النحاة وهي افتراضية غير عملية لا تفيد في النطق ولا تدخل في الاسلوب العربي بل لمجرد التمرين وما كان للاسلوب العربي عهد بها من قبل، كأن يقال: إبنِ من كذا على صيغة كذا وربما اختلفوا وجاء كل فريق بحجة على اشتقاقه وذلك يسبب بلبلة الآراء.

وابن مضاء يدعو في آخر كتابه إلى إسقاط الاختلاف فيما لا يفيد نطقا كاختلافهم في رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقا كاختلافهم في رافع المبتدأ وناصب المفعول فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل وبعضهم بالفعل والفاعل معا[138].

كانت صيحة ابن مضاء المنبه في الوقت المبكر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب هذا الدرس، وهو في كتابه المختصر النافع لا يدعو إلى هدم النحو ونسف الماضي بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب وتخليصه من صناعة النحاة، إنه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقية والفلسفية.

ومع أن هذه الصيحة لم يكن لها أثر على معاصريه ومن جاء بعدهم فقد استمر الغلاة في النحو في الصناعة النحوية بعد ابن مضاء وبقي النحاة يترسمون خطا من سبقهم حتى أوائل القرن العشرين فوجدنا عددا من الاساتذة والباحثين يدعون إلى تيسير النحو وفي ذلك بعث فكرة ابن مضاء.

الهوامش

(1) النصر: 2/110 من قوله تعالى: «وَرَأيتَ النَاسَ يدخُلُونَ في دين اللّه افواجا».

(2) مراتب النحويين: 6 والخصائص: 8/2 ومعجم الادباء: 82/1 والمزهر: 246/2 والاقتراح: 52 وكنز العمال: 151/1 ونشاة النحو: 9.

(3) التوبة: 3/9 من قوله تعالى: (وأذَانٌ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إلى النَاسِ يَومَ الحَجِّ الاكبَر أنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركينَ وَرَسُولُهُ) برفع الرسول. وانظر قراءة الجر في الفهرست: 5 والخصائص: 8/2.

(4) الخصائص: 8/2

(5) الفهرست: 45 واخبار النحويين البصريين: 16 وفي النحو العربي - نقد وتوجيه: 13.

(6) دروس في كتب النحو: 10

(7) نشاة النحو: 67

(8) الكتاب ـ طبعة هارون ـ المقدمة 8/1 ـ 14

(9) اقرأ عنه كتاب (سيبويه إمام النحاة) للاستاذ علي النجدي ناصف .

(10) مراتب النحويين : 65 .

(11) الفهرست : 57 ونزهة الالباء : 75 وكشف الظنون : 1427

(12) دروس في كتب النحو : 12

(13) الكتاب ـ المقدمة : 36/1

(14) بغية الوعاة : 463/1

(15) الفهرست : 68 وإنباه الرواة : 149/3

(16) إنباه الرواة 109/3 ونشأة النحو : 150

(17) الفهرست : 69

(18) الكتاب ـ المقدمة : 36/1 والفهرست : 68

(19) كشف الظنون : 1427/2

(20) الكتاب ـ المقدمة : 37/1

(21) وفيات الأعيان : 81/2

(22) كشف الظنون : 1427/2

(23) الكتاب ـ المقدمة : 36/1ـ38

(24) الفهرست : 62 وخزانة الأدب : 179/1

(25) خزانة الأدب : 179/1

(26) الفهرست : 65 وإنباه الرواة : 285/3

(27) الكتاب ـ المقدمة : 38/1 ـ 39 وكشف الظنون : 1427/2

(28) كشف الظنون : 1427 وبغية الوعاة : 116/1

(29) الكتاب ـ المقدمة : 39/1ـ40

(30) كشف الظنون : 1427/2

(31) وهو مطبوع في ذيل الكتاب طبعة بولاق القاهرة 1316هـ.

(32) الكتاب ـ المقدمة : 41/1

(33) نفسه : 40/1ـ41

(34) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه : 14

(35) حققه ونشره في مصر الاستاذ محمد عبد الخالق عظيمة .

(36) حققه ونشره في بغداد الاستاذ الدكتور عبد الحسين الفتلي ونال به درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة وأعيد طبعه في بيروت .

(37) حققه ونشره في بغداد الاستاذ الدكتور علي جابر المنصوري .

(38) حققه ونشره في بيروت الاستاذ الدكتور علي جابر المنصوري .

(39) حققه الاستاذ الدكتور علي جابر المنصوري ونال به درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس .

(40) حققه الاستاذ صلاح السنكاوي ونال به درجة الماجستير من الجامعة المستنصرية في بغداد .

(41) عهدي به ما يزال مخطوطا في دار الكتب المصرية برقم (5 ش نحو) .

(42) حققه ونشره الاستاذ الدكتور حسن شاذلي فرهود .

(43) حققه ونشره الاستاذ الدكتور كاظم بحر المرجان .

(44) محقق ومنشور بطبعات كثيرة .

(45) منشور في القاهرة بعشر مجلدات .

(46) حققه ونشره في القاهرة عام 1984م الاستاذ الدكتور مصطفى النحاس .

(47) الفهرست : 58

(48) نشأة النحو : 87

(49) الفهرست : 72

(50) نفسه : 76

(51) نفسه : 72

(52) نفسه : 68

(53) تيسير النحو التعليمي : 13

(54) الفهرست : 81

(55) نفسه : 80

(56) نفسه : 87

(57) نفسه : 89

(58) نفسه : 91 ونشأة النحو : 152

(59) الفهرست : 90 ونشأة النحو : 153

(60) نشأة النحو : 149 والكتاب حققه الاستاذ الدكتور صاحب أبو جناح ونشره في بغداد .

(61) نشأة النحو : 157

(62) نفسه : 153

(63) نفسه : 15

(64) نفسه : 171

(65) نفسه : 171 ـ 172

(66) نفسه : 172

(67) حققه الاستاذ حامد المؤمن ونشره في بغداد

(68) نشأة النحو : 183

(69) دلائل الاعجاز ـ المقدمة ـ : 10 وإنباه الرواة : 189/2

(70) نشأة النحو : 174

(71) نفسه : 175

(72) تيسير النحو التعليمي : 15

(73) نشأة النحو : 184

(74) نفسه : 179

(75) تيسير النحو التعليمي : 15

(76) نشأة النحو : 199

(77) نفسه : 186

(78) الوافية نظم الكافية : ـ المقدمة ـ : 21

(79) الكتاب محقق ومنشور

(80) نشأة النحو : 223

(81) تيسير النحو التعليمي : 15

(82) و(83) نشأة النحو : 224

(84) الكتاب محقق ومنشور

(85) الكتاب محقق ومطبوع في بغداد

(86) الكتاب مطبوع عدة مرات ومتداول بين الناس

(87) حققه ونشره محمد محيي الدين عبد الحميد

(88) الكتاب مطبوع ومحقق ومتداول بين الناس.

(89) حققه محمد محيي الدين عبد الحميد وطبع عدة مرات ثم حققه الدكتور مازن المبارك ونشره.

(90) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه: 15ـ16

(91) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه : 142

(92) نشر في كتاب جامع مهمات المتون، وشرحه ملامحسن ونشر الشرح في كتاب جامع المقدمات: 239ـ271.

(93) اقرأ عنه كتاب: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية.

(94) دروس في كتب النحو: 171 ودروس في المذاهب النحوية: 218.

(95) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل : 437.

(96) المعجب في تلخيص اخبار المغرب : 278ـ279 وينظر في ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية: 40ـ42 و88ـ89.

(97) الرد على النحاة ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ المقدمة : 11ـ12.

(98) نفسه.

(99) الخصائص : 109ـ110/1

(100) الرد على النحاة ـ تحقيق البنا : 69.

(101) الخصائص: 48/1

(102) نفسه: 150/1

(103) اللغوب: الأحمق الضعيف ـ لسان العرب ـ لغب.

(104) المحتسب: 336/1 والخصائص : 249/1 ولسان العرب: لغب ـ والبحر المحيط: 315/7.

(105) يس: 40/36 وفي المصحف (سابقُ النهارِ) بكسر الراء.

(106) ينظر في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: 125.

(107) الخصائص: 125/1 و249 و373 و492/2 والمحتسب : 81/2 ولسان العرب ـ وزن.

(108) الرد على النحاة ـ تحقيق البنا: 94.

(109) نفسه: 133 وابن مضاء القرطبي : 97

(110) الرد على النحاة ـ تحقيق البنا: 63

(111) نفسه : 69.

(112) بغية الوعاة : 323/1

(113) الكتاب ـ طبعة هارون: 13/1

(114) الرد على النحاة : 69

(115) ديوان امرىء القيس: 39 وخزانة الادب: 158/1 والانصاف المسألة 13: 84/1.

(116) الكتاب ـ طبعة هارون : 79/1

(117) المقدمة : 14ـ17

(118) الرد على النحاة : 69

(119) النحل: 30/16 والشاهد في الآية الكريمة نصب خيرا بفعل محذوف لا يتم الكلام إلا به. التقدير: انزل خيراً.

(120) اتخذ ابن مضاء كما اتخذ غيره ممن نقدوا النحو ـ من باب الاشتغال نقطة ضعف للهجوم على النحو العربي. وما ذكره من نصب الاسم المتقدم في باب الاشتغال بفعل مقدر هو رأي البصريين لأنهم يقولون: إن الفعل (ضرب) ينصبَ الضمير، ولأنه متعد لمفعول واحد لا يجوز أن ينصب الضمير والاسم المتقدم ولكن الكوفيين يرون أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل الموجود (ضرب) وأما الضمير فهو توكيد للاسم ـ ينظر الانصاف ـ المسألة 12 : 82/1.

(121) يذهب النحاة إلى أن المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي وعندهم أن قولنا يا عبد الله تقديره ادعو عبد الله واعتراض ابن مضاء هو أن هذا التقدير يغير الجملة فيحولها من جملة انشائية طلبية إلى جملة خبرية بعد تقدير فعل النصب المنادى والحق أن هذا التقدير تخيل لا وجود له. وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الخبر ويذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن حروف النداء ليست إلا حروف تنبيه للفت المنادى وإسماعه الصوت لا تعمل. ينظر في: شرح الرضي على الكافية: 346/1 وفي النحو العربي ـ نقد وتوجيه: 303.

(122) الرد على النحاة : 71ـ72

(123) الرد على النحاة 73

(124) شرح ابن عقيل : 468/1

(125) الرد على النحاة : 93

(126) نفسه : 90

(127) التكوير : 1/81

(128) الرد على النحاة : 95ـ98

(129) طبعة هارون : 79/1 وغيرها

(130) الخصائص : 109/1 و110

(131) الرد على النحاة : 69

(132) الرد على النحاة : 100ـ126

(133) إذا وقع الظرف خبرا مثل : البحر أمامكم والعدو خلفكم. فإنه ينتصب عند الكوفيين بالخلاف ومثله المفعول معه مثل : استوى الماءُ والخشبةَ والفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب أو استفهام أو ثمن وإنما قال الكوفيون بالخلاف لأن الجواب مخالف لما قبله، فما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض ألا ترى أنك لو قلت : آتنا فنكرمَك لم يكن الجواب أمرا؟ وإذا قلت : لا تنقطعْ عنا فنجفوكَ لم يكن الجواب نهيا، وإذا قلت : ما تأتينا فتحدثُنا لم يكن الجواب نفيا، وإذا قلت : أين بيتُك فأزورَك لم يكن الجواب استفهاما، وإذا قلت : ليتَ لي بعيرا فأحجَّ عليه لم يكن الجواب تمنيا، وإذا قلت : ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً لم يكن الجواب عرضا، فإذا لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا لما بيّنا.

فالنصب على الخلاف عند الكوفيين يعني ان الفعل الثاني مخالف للفعل الاول لان الثاني يدل على معنى لا يدل عليه الاول.

ورفض البصريون فكرة نصب الظرف على الخلاف بل قالوا هو منصوب بفعل مقدر وكذلك المفعول معه منصوب عندهم بالفعل وشبه الفعل المتقدم عليه ورفضوا نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية وواو المعية على الخلاف بل قالوا إنه منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو.

ينظر في الانصاف ـ المسالة 76 : 557/2 ـ 558

ودراسة في النحو الكوفي : 287ـ288.

(134) الرد على النحاة : 126

(135) نفسه : 127

(136) هو أبو بكر بن السراج وينظر رأيه في كتابه أصول النحو : 51/1ـ52

(137) الضعفة : الخور في الراي وضعفُهُ قلة الفطنة.

(138) الخصائص : 173/1

(139) طبقات النحويين : 31 وإنباه الرواة : 105/1 وغاية النهاية في طبقات القراء 310/1 ونشاة النحو : 59.

(140) البيت لذي الرمة من قصيدة مطلعها :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى

ولازال منهلا بجرعائك القَطْر

والبيت هو الـ 26 من القصيدة وقبله :

لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

ديوان ذي الرمة : 559/1 والشعر والشعراء : 33/1 والخصائص : 302/3 والاقتراح : 96 وشرح المفصل : 16/1 و19/2 والأشباه والنظائر : 200/3 ونشاة النحو : 59.

(141) الخصائص : 302/3

(142) ديوان الفرزدق : 556 وطبقات فحول الشعراء : 16ـ17 والشعر والشعراء : 33/1ـ34 وخزانة الادب : 115/1 وشرح المفصل : 31/1 و103/10 ونشاة النحو : 59 وفهارس شرح المفصل : 188.

(143) لما سمع عبد الله بن أبي إسحاق هذا البيت من الفرزدق قال :

عذره شر من ذنبه فقد أخطأ أيضا. والصواب مولى موالٍ.

وكان الفرزدق قد ضاق ذرعا بعبد الله بن أبي إسحاق لكثرة ملاحقته له بالاعتراض عليه في مثل ما تقدم ومثل قوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا

بحاصب كنديف القطن منشور

على عمائمنا يُلقى وأرحلنا

على زواحف تزجى مخها رير

فقال إنما هو (رير) بالرفع.فوجد عليه الفرزدق وقال : اما وَجَدَ هذا المنتفخ الخصيين لبيتيٌ مخرجا في العربية؟

اما اني لو شئت لقلت :

على عمائمنا يلقى وارحلنا

على زواحف نزجيها محاسير

ولكني والله لا أقوله : والبيت ليس في ديوانه ولكن ورد ذكره في كثير من الكتب. ينظر في الكتاب : 313/3 والشعر والشعراء : 33/1ـ34 وأخبار النحويين البصريين : 26ـ27 وشرح المفصل : 64/1 والمقتضب : 143/1 وخزانة الادب : 349/2ـ357 وفهارس شرح المفصل : 283 ونشاة النحو : 60.

(144) الرد على النحاة : 127

(145) الرد على النحاة : 137

مصادر البحث

1 ـ القرآن الكريم

2 ـ ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية تاليف معاذ السرطاوي دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ط1 عمان 1408هـ ـ 1988م.

3 ـ أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ) تحقيق فيرتس كرنكو ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ 1936م.

4 ـ الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تحقيق عبد الاله نبهان وجماعته ـ منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ 1407هـ ـ 1986م.

5 ـ اصول النحو لابي بكر بن السراج (ت 316هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط3 ـ بيروت ـ 1408هـ ـ 1988م.

6 ـ الاقتراح لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم ط1 طرابلس ـ جروس برس ـ 1988م.

7 ـ إنباه الرواة لعلي بن يوسف القفطي (ت 646هـ) مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ـ 1374هـ ـ 1955م.

8 ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأثير الدين محمد بن يوسف أبي حيان الاندلسي النحوي (ت 745هـ) تحقيق: مصطفى أحمد النماس ط1 ـ القاهرة 1984م.

9 ـ الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (ت577هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط3 مطبعة السعادة ـ القاهرة ـ 1380هـ.

10 ـ أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761هـ) ط1 ـ 1407هـ ـ 1987م ـ دار الشام للتراث ـ بيروت ـ لبنان.

11 ـ الايضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود ط1 مطبعة التاليف بمصر ـ 1389هـ ـ 1969م.

12 ـ البحر المحيط لأثير الدين محمد بن يوسف أبي حيان الاندلسي النحوي (ت745هـ) ـ مكتبة النصر الحديثة ـ الرياض ـ مصور بالأوفست عن مطبعة السعادة بمصر ـ 1328هـ.

13 ـ البغداديات أو المسائل المشكلة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ 1983م.

14 ـ بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ 1384هـ ـ 1964م وما بعدها.

15 ـ تحصيل عين الذهب ليوسف بن سليمان الاعلم الشنتمري (ت476هـ) مطبوع مع كتاب سيبويه طبعة بولاق ـ القاهرة ـ 1316هـ.

16 ـ التكملة لأبي علي الفارسي (ت377هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ـ مطبعة جامعة الموصل ـ 1401هـ ـ 1981م.

17 ـ تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج جديد للدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة ـ 1986م.

18 ـ جامع المقدمات ـ دار النشر الإسلامي ـ قم ـ 1412هـ ـ 1992م.

19 ـ الجمل للزجاجي (ت337هـ) تحقيق ابن أبي شنب ـ مكنسكسيك بباريس ـ 1376هـ.

20 ـ الحلبيات لأبي علي الفارسي (ت377هـ) مخطوط ـ في دار الكتب المصرية برقم (50 ش نحو).

21 ـ خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ـ دار الكاتب العربي ـ القاهرة، 1387هـ ـ 1967م وما بعدها.

22 ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية ـ 1952م ـ 1956م.

23 ـ دراسة في النحو الكوفي تأليف المختار أحمد ديره ـ دار قتيبة للطباعة والنشر بيروت ـ 1991م.

24 ـ دروس في كتب النحو للدكتور عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية بيروت ـ 1975م.

25 ـ دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية بيروت ـ 1988م.

26 ـ دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ط1 ـ القاهرة ـ 1389هـ 1969م.

27 ـ ديوان امرىء القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر ـ 1958م.

28 ـ ديوان ذي الرمة تحقيق دكتور عبد القدوس أبو صالح مؤسسة الايمان ـ بيروت ط1 ـ 1982م.

29 ـ الرد على النحاة تأليف أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (ت592هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار الفكر العربي ـ 1948م.

30 ـ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (ت592هـ) تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ـ دار الاعتصام ـ 1399هـ ـ 1979م.

31 ـ سيبويه امام النحاة تأليف علي النجدي ناصف ـ مطبعة البيان العربي ـ ط1 ـ 1964م.

32 ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ـ ط14 ـ القاهرة ـ 1384هـ ـ 1964م.

33 ـ شرح ديوان الفرزدق ـ محمد إسماعيل الصاوي ـ مطبعة الصاوي ـ مصر ـ 1936م.

34 ـ شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ) تحقيق يوسف حسن عمر ـ منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ ليبيا ـ 1398هـ ـ 1978م.

35 ـ شرح شذور الذهب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت 761هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ـ بالاوفست بيروت ـ ب.ت.

36 ـ شرح اللمحة البدرية لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت761هـ) تحقيق الدكتور هادي نهر ـ بغداد ـ 1397هـ ـ 1977م.

37 ـ شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ) ادارة الطباعة المنيرية ـ مصر ـ ب.ت.

38 ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت 276هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف بمصر ـ 1982م.

39 ـ الشيرازيات تاليف الحسن بن احمد بن عبد الغفار ابي علي الفارسي (ت 377هـ) تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ـ آلة كاتبة ـ جامعة عين شمس ـ كلية الآداب ـ القاهرة.

40 ـ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي تحقيق محمود محمد شاكر مطبعة المدني ـ القاهرة.

41 ـ غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن الجزري (ت833هـ) تحقيق براجشتراسر ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ 1351هـ ـ 1932م.

42 ـ فهارس شرح المفصل لابن يعيش صنفه عاصم بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ 1411هـ ـ 1990م.

43 ـ الفهرست لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن النديم الوراق (ت 380هـ) تحقيق رضا تجدد ـ دار المسير ـ بيروت ـ ب.ت.

44 ـ في النحو العربي ـ نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ـ 1406هـ ـ 1986م.

45 ـ قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت 761هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة.

46 ـ كتاب سيبويه لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) بولاق ـ القاهرة ـ 1316هـ.

47 ـ كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) تحقيق عبد السلام هارون ـ دار العلم ـ القاهرة 1385هـ ـ 1966م / 1397هـ ـ 1977م.

48 ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت1067هـ) ط3 ـ طهران ـ 1378هـ ـ 1947م.

49 ـ كنز العمال في سنن الاقوال والافعال للمتقي الهندي مطبعة حيدر آباد ـ 1313هـ.

50 ـ لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ) بولاق ـ القاهرة 1300هـ.

51 ـ اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق حامد المؤمن عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ط2 ـ 1985م.

52 ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبه ـ القاهرة ـ 1386هـ ـ 1389هـ.

53 ـ مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه (ت370هـ) تحقيق براجستراسر ـ المطبعة الرحمانية بمصر ـ 1934م.

54 ـ مراتب النحويين واللغويين لعبد الواحد بن علي أبي الطيب اللغوي (ت351هـ) تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ط2 ـ القاهرة ـ 1394هـ ـ 1974م.

55 ـ المزهر لعبد الرحمان جلال الدين السيوطي (911هـ) تحقيق محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة ـ ب.ت.

56 ـ المسائل العسكريات لابي علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ) تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ط1 ـ مطبعة الجامعة بغداد ـ 1980ـ1981.

57 ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ط1 ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ 1406 ـ 1986م.

58 ـ المعجب في تلخيص اخبار المغرب تاليف علي بن عبد الواحد التميمي المراكشي تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ـ مطبعة الاستقامة ط1 ـ القاهرة ـ 1949م.

59 ـ معجم الادباء لياقوت الحموي (ت626هـ) دار إحياء التراث بيروت ـ ب.ت.

60 ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت761هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الشام للتراث ـ بيروت ب.ت.

61 ـ المفصل في اللغة لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) دار الجيل ـ بيروت ـ ب.ت.

62 ـ المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ـ القاهرة ـ 1386هـ.

63 ـ النحو العربي ومناهج التاليف والتحليل للدكتور شعبان عوض محمد العبيدي ـ منشورات جامعة قار يونس ـ ليبيا ـ 1989م.

64 ـ نزهة الالباء في طبقات الادباء لأبي البركات عبد الرحمن بن الانباري (ت577هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ط2 ـ نشر مكتبة الاندلس ـ بغداد ـ 1970م.

65 ـ الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت 646هـ) تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ـ بغداد ـ 1984م.

66 ـ وفيات الاعيان وإنباه ابناء الزمان تاليف احمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان (ت 681هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس دار صادر ـ بيروت ـ 1397هـ ـ 1977م.

II - أبحاث في المصطلحية والترجمة والتعريب

* **الدعوات المبكرة إلى توحيد المصطلح العلمي العربي من قبل الأفراد والجماعات**

الدكتور / محمد علي الزركان

(جامعة حلب - سوريا)

* **الكلمات الأكدية في اللغة العربية والكلمات المستعارة من السومرية**

الأستاذ فاضل طلال القريشي

(وزارة التربية ببغداد)

* **إمكانية التعبير بدقة بالمصطلح المعرب**

الأستاذ / محمد طبي

(الجزائر)

* **عن بعض الأسس المنهجية في إعداد المعاجم المتخصصة**

الدكتورة / ليلى المسعودي

(جامعة ابن طفيل - المغرب)